الجزويتية والطرائق الاسلامية [1]

(تابع لما قبل)

وانما مقام السلطة فغير منكرٍ ان النظام في جميع الرهبانيات لا يستتبّ الا بالسلطة القاهرة من الرؤسآء على من دونهم . على ان سلطة الرؤسآء يعلوها القانون وهو واجب الطاعة على جميع الافراد بالسوآء وفيهِ تعريف الحقوق والواجبات على وجهٍ مطّرد بحيث لا يُوجَب امرٌ الا بمقتضى نطق القانون . وفضلاً عن ذلك فان لكل رهبانيةٍ مجامع عامّة يلتئم فيها نوّابٌ من كل دير ولهؤلآء النوّاب حق الانتقاد لاعمال الرؤسآء حتى الرئيس العام ومعارضتها بالقانون للنظر فيما انطبق منها عليهِ وما شذّ عنهُ

اما في الطرائق الاخوانية فللشيخ السلطان المطلق وليس عليهِ كما هو

---

(١) قد فرغ الاب شيخو من الجواب على المسيو فكتور شربونيل في هذه المقالة بسطرين نشرهما في مشرقهِ المعهود محصلهما خلا ما اودعهما من التتم القبيح ان المشار اليهِ كان كاهنًا كاثوليكيًّا ثم خلع عنهُ لباس الكهنوت يعني انهُ اعلم الناس بحال الجزويت واقدر من حاول الوصول الى مكنون سرّهم واحقّ من يوثق بهِ في تعريفهم . ولا نزيد المطالع هنا ان الرجل لم يقل من عند نفسهِ شيئًا ولكن كل ما فعل انهُ فارن بين قوانين الجزويت وقوانين الطرائق الاخوانية اخذًا عن كتب الفريقين وعرض كل ذلك لحكم المطالع . فليعدّهُ الاب شيخو مارقًا من الدين ومتمذهبًا بمذهب الضلال وشيطانًا ومسافحًا الى آخر ما وصفهُ بهِ مما لا يحسن سردهُ الا جزويتيٌّ يخاصم فما يقول في كتب قوانينهِ ورياضاتهِ التي نقل عنها المسيو شربونيل بالحرف ودلّ على كل عبارةٍ ببيان اسم الكتاب والكاتب وعدد الصفحة الى غير ذلك مما لا يتوجه عليهِ انكار ولا سبيل الى ردّهِ وتكذيبهِ

في نص الورد الا ان يستخدم هذا السلطان بحسب هواهُ واذا استشار الاخوان احياناً فانما يفعل ذلك من تلقآء اختياره وليس لاحدٍ منهم ان يردّ كلامهُ سوآءٌ اخطأ ام اصاب . وحينئذٍ فلا انتقاد عليه ولا وجه لمعارضة كلامه بالقانون لانهُ هو نفسهُ القانون وهو مخيرٌ ان يعلن من اوامره ما يشآء لمن يشآء كما يشآء

وهذه السلطة المطلقة نفسها بما فيها من قوة الاستبداد معطاة للرئيس العام عند الجزويت بمقتضى نص قوانينهم فهو مُطلَق اليد في كل امرٍ يصنع كما يشآء ويجب ان يطاع ابداً ويُحترَم احترام الممثل ليسوع المسيح . اما المجامع العامّة فلا وجود لها عند الجزويت ولا يلتئمون لعقد مجمع عام الا عند موت الرئيس العام لتعيين الخلف . وللرئيس ان احبّ ان يستشير مجمعاً من شيوخ رهبانه ولكن ليس عليه ان يعمل برأيهم لانهُ هو نفسهُ القانون الحيّ وهو مفسّر القانون وموزّع اوامره يفرض على كل واحدٍ من مرؤوسيه العمل الذي يراهُ ملائماً لحاله . ولهذا يقول سُوارز (احد علمآء الجزويت) ان الكنيسة لم ترَ قطّ رئيس جمعيةٍ بلغ سلطانهُ هذا المبلغ من الاتساع

وعلى الجملة فقانون الرهبانيات القديمة يقول في كل قضيةٍ « كما يفرض القانون » والورد يقول « كما يريد الشيخ » ونظام الجزويت يقول « كما يشآء الرئيس العام »

واذا استقرينا المقابلة بين الورد ونظامات الجزويت الى ان نصل الى طور العمل نجد المشابهة هناك تزداد تحققاً الى ما يقضي بالعجب

فمن ذلك ان جميع اموال الاخوان من صامتٍ وناطق مفوّضة الى

رأي الشيخ وتصرُّفهِ والجزويت كذلك يكاون الى الرئيس العام السلطان الكامل ان يتولى اي عقدٍ كان من بيع او شرآء وان يقبل الهبات او يردّها. ثم ان المجمع الثامن من مجامعهم العامّة يبيح لهُ ان « يخالف نيات الواهبين وان يستولي على هباتهم ولا يصرفها الى الوجوه التي اشترطوها اذا كانت تلك الوجوه شاقّةً على الجمعية وذلك بشرط ان يمكن بقآء الامر مستتراً دفعاً للشكوك واتقآءً لاقامة النكير من جهة الواهبين اذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة » .....

ثم ان الاخوان يتلقون مشيئة الشيخ في الاماكن البعيدة بواسطة معاونين يسمون بالنواب او الخلفآء وفي مكان اقامة الشيخ بواسطة رؤسآء يسمون بالمقدّمين . وكذلك الجزويت عندهم لكل اقليم رئيسٌ يتلقى الاوامر من الرئيس العام ولكل دير رئيسٌ خاص يبلّغ الاوامر بواسطة رئيس الاقليم

ومن خصائص الاخوان ان يتلقوا اوامر الشيخ على ايدي رُسُلٍ يسمون بالركاب وهم لا يكونون الا من اعضآء الطريقة ويثبتون ارسالهم من قبل الشيخ بابراز خاتمه وبأماراتٍ أُخر لا يعرفها الا اصحاب الرتب العالية من الداخلين في الطريقة وعلى الغالب تؤدّى سرًّا . وفي هذه الحال يكون الركاب بمنزلة مبلّغين ايضاً او جواسيس لان الوشاية بين الاخوان من الامور المفروضة عليهم وكلهم مكلفون بمراقبة بعضهم لبعض . وهذا بعينهِ تجدهُ عند الجزويت فان قوانينهم تفرض عليهم هذه البلاغات المطّردة بين رئيس الجمعية واعضآئها بواسطة الرسائل والسعاة وقد كان ذلك سبب طردهم من البندقية سنة ١٦٠٦ لانهُ اكتُشف ان الجمعية كانت تنفق في كل سنة ثلاثين

الف ريال من الذهب لمراسلاتها السرّية .. ولعل المطالعين لم يذهب عنهم ما كان من امر الاب ماتيو رسول المعاهدة المشهورة ضد هنري الرابع حين قبضت عليهِ جنود الملك وهو ذاهب بتلك الرسالة السرية من قبل اصحاب المعاهدة الى فيليب الثاني . ثم ان القوانين تفرض ان يأتي كل ثلاث سنوات شخصٌ في الاقلّ الى رومية يُختار من بين رؤسآء الاديار او الرهبان في الاقاليم لينهي الى الرئيس العام ما يحمّلهُ من البلاغات المختلفة والمراد بهذه البلاغات الاخبار التجسّسية لان الوشايات عند الجزويت مثلها عند الاخوان من الامور المفروضة في القانون فينبغي على ما نُصَّ فيهِ ان يُنقَل الى الرئيس العام كل ما يتعلق باديار الجمعية وافراد رهبانها . وينبغي زيادةً على ذلك ان يعرَّف باسمآء الاشخاص المحبّين للجمعية الذين ينوون ان يؤثروها باموالهم ولا سيما اذا كانت تلك الاموال ذات مقادير طائلة وان يُخبَر بما يقع على افرادها من المناصبات والاضطهادات مع بيان من لعلهُ يوجد من الناس الذين سآء اعتقادهم في الجمعية واضمروا لها الكراهية والمقت ولا سيما اذا كانوا من ذوي السلطة المطاعة . ولذا يقول احد المؤرّخين ان لرئيس الجزويت من سعة العلم بالحوادث ما ليس لاحدٍ من اصحاب الرئاسة حتى البابا نفسهِ

والاخوان من المسلمين يوجبون على انفسهم الخضوع المطلق لشيخهم ويحلفون على الطاعة العميآء . فقد جآء في قانون الرحمانية مثلاً ان الطالب ينبغي ان يكون طوع شيخه في كل شيء وان لا يحكم على شيءٍ بحسن ولا قبح ولكن يجعل قلبهُ مقيداً بشيخهِ ويملأ فكرهُ من افكار شيخهِ وصورتهِ

فلا يرى سواهُ ولا يصدّق غيرهُ . والجزويت كذلك لهم الطاعة نفسها امام سلطة رئيسهم المطلقة فهم يرون فيهِ مثال يسوع المسيح وينذرون على انفسهم الطاعة العميآء . ومما جآء في قانونهم ينبغي ان نعتقد كل شيءٍ صواباً متى حكم بهِ الرئيس وبحكم الطاعة العميآء ينبغي ان ننبذ كل فكرٍ او شعور يناقض اوامر الرئيس . فقد رأيت ان لقوانين الجزويت وللورد روحاً واحداً ونصاً واحداً ولقد طالما كنا نظن ان هذه الطاعة العميآء وما يتبعها من فنآء الذات من مخترعات الجزويت حتى وجدنا اصلها ونصها الحرفي في الطرائق الاخوانية

وقد سبق الايمآء الى ان هذه الطاعة عند الاخوان انما ينقادون لها بعد ان يجردوا انفسهم من تعقل الاشيآء والنظر في اسبابها أو فيما تنطبق عليهِ وذلك مخافة ان يفضي بهم اطلاق الفكر الى الخطأ في الحكم وهو مقتضى ما جآء في قوانين الرهمانية . وجآء في رسالة الطاعة التي ذيّل بها اغناطيوس كتاب القوانين انهُ يجب على افراد جمعيتهِ ان تكون افكارهم مطابقةً لافكار الرئيس وان يجعلوا احكامهم خاضعةً لحكمهِ على قدر ما يستطيع من سلّم قياد ارادتهِ الى سواهُ ان يصرف عنان عقلهِ لان الطاعة لا يكفي ان يدخل تحتها العمل والارادة ولكن لا بد من ادخال الحكم ايضاً بحيث ان ما يأمر بهِ الرئيس ويعتقدهُ يظهر لمن دونهُ حقاً وصواباً بمقدار ما يمكن ان تتغلب قوة الارادة على العقل . وعليهِ فمبدأ الجزويت ومبدأ الاخوان واحد وهو الخلوّ عن تعقل الاشيآء خلوّاً كاملاً . وقد استخلص المسيو رنّ ان الواجبات التي يفرض الورد على كل طالب ان يلتزمها لشيخهِ في جميع الطرائق الاسلامية تنحصر في هذه الطاعة المطلقة

التي يعبّر عنها قول الجزويت ان احدهم ينبغي ان يكون بين يدي رئيسهِ مثل الجنازة اي مثل جسد الميت

وهذه العبارة الاخيرة اي قولهم «مثل الجنازة» هي بحرفها منقولةٌ عن التعبير الاسلامي ولبيان ذلك لا بأس ان نورد التنظير الآتي بين نصوص الفريقين

نص الطرائق	نص لويولا
تكون بين يدي شيخك مثل الميت بين يدي غاسلهِ (كتاب الشيخ السنوسي ترجمة كولاس وهو كتاب سابق على رياضات الجزويت وقوانين اغناطيوس)	يجب على الذين يعيشون في الطاعة ان يدَعوا رئيسهم يوجههم كيف شاء كالجنازة التي تمكن من تحويلها وادارتها الى كل جهة (قوانين جمعية يسوع القسم ٦ الفصل ١)
يجب على الاخوان ان يطيعوا شيخهم طاعةً كاملة فيكونون بين يديه كالميت بين يدي الغاسل .. (الاوامر الاخيرة التي املاها الشيخ علي الجمال على خليفة الشيخ السنوسي)	يجب عليَّ ان اضع نفسي بين يدي الله ويدي الرئيس الذي يتولاني باسمهِ مثل جنازة لا عقل لها ولا ارادة (الاوامر الاخيرة التي املاها اغناطيوس قبل موته بايام قلائل بمنزلة وصيةٍ روحية)

لا جرم ان الانتحال وان شئت فلت السرقة لا يكون على صورةٍ اوضح من هذا النقل وانما اخذ الجزويت قولهم «مثل الجنازة» عن اصلٍ اسلامي وقد انتقل من عرب اسبانيا الى جزويت لويّولا ومنريزا وما يُرى في تعبيرهم من التحريف القليل فانما هو لموافقة الكثلكة (ستأتي البقية)